SAVING LIVES BEYOND 2025

Taking Further Steps

الملخص التنفيذي

إجراءات السلامة على الطريق وتوفير الدعم المالي اللازم والتعليم وإنفاذ القواعد، وكانت تستهدف في غالبها سائقي المركبات والمشاة وكل مستخدمي الطرق. ولا شك أن هذه أدوار أساسية لا غنى عنها، وبالفعل تحققت أهداف كثيرة بفضل تحسين هذه الإجراءات الحكومية. لكن لا نزال نحتاج مزيدًا من الجهود لإتمام هذه المسيرة، ومواصلة عملنا لبناء القدرات والمهارات لدى المسؤولين الحكوميين لتنفيذ تدابير السلامة المرورية بأعلى كفاءة، وبشكل يعتمد على أحدث الأدلة العلمية. وحتى اليوم نرى أن الحكومات وحدها غير قادرة على تحقيق حجم التغيير المنشود. علينا رفع سقف طموحاتنا والنظر إلى كل المؤسسات نظرة أوسع، سواء المؤسسات الحكومية أو غير الحكومية، لمساعدتها على الوفاء بمسؤولياتها في مجال السلامة المرورية بأفضل درجة ممكنة.

إمكانات المؤسسات

لا يستغني أحد عن السفر على الطرق السريعة، وكذلك كل المؤسسات تقريبًا تحتاج إلى السفر البري لإنجاز أعمالها، لذا يجب على مالكي المؤسسات والمديرين بذل كل ما في الوسع لتفادي وقوع حوادث مرورية تؤدي إلى إصابة موظفيهم وغيرهم من الأشخاص والإضرار بالمركبات. حقًا تعد حوادث المرور السبب الرئيسي لحالات الوفاة والإصابات الخطيرة التي تحدث أثناء العمل في كل أنحاء العالم. إذن نحتاج إلى تضافر الجهود العالمية والتركيز على هذه الالتزامات التنظيمية لأنها تعد نقطة تحول جذرية في مجال السلامة المرورية. وفق تقديراتنا، تحدث ثلث الوفيات الناجمة عن حوادث الطرق في العالم - وتصل إلى 400 ألف حالة وفاة سنويًا - في حوادث تصادم المركبات، إما أثناء ذهاب الشخص إلى عمله أو في أثناء عمله.

وتزداد إمكانات المؤسسات وتصبح أكثر تلبية للاحتياجات إذا وضعنا في الاعتبار تسهيل وصول سلاسل القيمة إلى الدول منخفضة الدخل والدول متوسطة الدخل، وتسهيل الوصول إلى العمالة والإنتاج والمواد الخام، وزيادة الفرص التي توفرها شبكة الإنتاج لتطبيق أنشطة الوقاية من الحوادث، بشكل فعال وناجح، في الدول التي تشكل وفيات حوادث الطرق فيها أكثر من 90 في المائة من الوفيات الناجمة عن حوادث الطرق في كل العالم.

قوة تأثير قوانين الصحة والسلامة المهنية

لدى كل مؤسسة، عامة أو خاصة، قواعد تحكم العمل بشكل مسؤول وفي حدود القانون، تتم صياغتها في عقد إلزامي. وجوهر هذا العقد هو الالتزام - القانوني أو الأخلاقي أو كلاهما - برعاية الموظفين وغيرهم ممن يتأثرون بعمليات التشغيل. وفي أكثر الدول، يتم تضمين هذه الالتزامات في المراجع المعنية بالصحة والسلامة المهنية و/أو اللوائح التنظيمية والقوانين. وتندرج السلامة المرورية، صراحة أو ضمنيًا، في مجموعة من اتفاقيات وأنظمة ومعايير وممارسات الصحة والسلامة المهنية.

تختلف حركة مرور المركبات المتجهة إلى أماكن العمل اختلافًا جوهريًا عن غيرها من المركبات، غير المتجهة إلى أماكن العمل، من حيث مقدار التحكم المتاح لتنفيذ تدابير الوقاية الفعالة. تعد الوقاية من المخاطر وفق مبادئ نظام "الرؤية الصفرية للحوادث" سر نجاح تنفيذ السلامة المرورية على الطريق. تبدأ الوقاية بالامتثال لجميع قواعد الطريق، وتشمل تحديد أنواع المركبات ونوعية تقنيات السلامة المستخدمة، وتحديد طرق سير المركبات، ومجموعة عوامل أخرى مثل مدى انتباه السائق، ومراقبة سلوكه وراء عجلة القيادة، واستخدام حزام الأمان وخوذة السلامة، وهل السائق متعب أو مرهق، وعامل ضغط الوقت، ومراعاة سرعات السير المقررة. في بيئة العمل، يمكن دمج مبادئ نظام "الرؤية الصفرية للحوادث" في العلاقة بين المؤسسة والموظف، حيث يتم وضع توقعات الأداء التنظيمي ومراقبتها وتنفيذها من خلال قوانين الصحة والسلامة المهنية والممارسات ذات الصلة.

المسؤولية عن السلامة خارج أسوار المؤسسة

نتيجة لقوانين الصحة والسلامة المهنية، والتوقعات بأن صاحب العمل عليه أن يتخذ كل الاحتياطات المعقولة لحماية عماله وتحقيق السلامة لموظفيه، فقد تحسنت السلامة المهنية بدرجة كبيرة طوال القرن الماضي. لكن ظلت المكاسب المتحققة مقصورة على البيئة الداخلية بكل مؤسسة في المقام الأول، داخل أسوار المنشآت المملوكة والمدارة من قِبل المؤسسة.

تقوم المبادئ القانونية على توقعات أساسية مفادها أن كل من يمتلك التحكم يتحمل مسؤولية التصرف بما يفيد الصالح العام، وأن هذه التوقعات لا تقتصر على القرب الجغرافي. تستطيع المؤسسات أن تمتلك تحكمًا كبيرًا جدًا في المخاطر التي تتضمنها عمليات التشغيل على طرق سير المركبات، ومن المنتظر من المؤسسات أن تتصرف وفق مسؤولياتها بصرف النظر عن كون مركباتها تسير داخل أسوار المؤسسة أو خارجها على بُعد آلاف الكيلومترات من المقر الرئيسي.

لقد غيّر مفهوم البصمة الكربونية الطريقة التي ننظر بها إلى مجالات تأثير المؤسسات على البيئة من حولنا، حيث سلط الضوء على حقيقة مفادها أن إجراءات المؤسسات يمتد تأثيرها ليشمل خارج أسوار منشآتها بدرجة أكبر بكثير من التأثير على بيئتها الداخلية. فالمسؤولية التنظيمية لكل مؤسسة تنطبق على كامل بصمتها البيئية وتأثيرها على المناخ والسلامة المرورية على حد سواء. تمتد مبادئ واتفاقيات ومعايير وقوانين الصحة والسلامة المهنية لتشمل مكان العمل بكامل حدوده، ويشتمل مكانُ العمل في الغالب على الطرق العامة.

في المراجعة غير الرسمية التي أجرتها "مجموعة الخبراء الأكاديميين" المعنية بالسلامة المرورية، لم يتم العثور على اتفاقية أو لائحة أو معيار للسلامة المهنية يميز بين المسؤولية عن منع الوفيات الناجمة عن حوادث الطرق والإصابات الخطيرة التي تصيب الموظفين، أو غيرهم من الأطراف الخارجية، من حيث كون الحادث وقع داخل أسوار المنشأة أو خارجها على الطرق العامة. بل على العكس، فإن طرق السلامة المهنية الشائعة التي تتضمن "التخطيط والتنفيذ والتحقق والعمل" تعتبر مناسبة تمامًا لمنع ظروف العمل غير الآمنة وسط حركة مرور الطرق العامة.

نظرة مستقبلية

لا شك أن إدراك هذه الفرصة لتحقيق السلامة المرورية أمر ممكن تمامًا، لكنه يتطلب إجراء تعديل على بعض التوقعات والممارسات من جانب عدد من الأطراف المعنية. يتناول تقريرنا هذا العديد من الإجراءات الرئيسية المطلوبة من المؤسسات غير الحكومية والحكومية ومقدمي التمويل، والمطلوبة كذلك من قطاع المركبات تحديدًا.

ولتحقيق تحسينات كبيرة في مجال السلامة المرورية، سنواصل الاعتماد على الحكومات في اتخاذ الإجراءات اللازمة في جميع ركائز السلامة المرورية، بما في ذلك وضع السياسات والتنظيمات والتوجيه والتمويل. وعلاوة على ذلك، نحتاج الآن إلى قيادة حكومية لدمج السلامة المرورية بشكل كامل في توقعات وممارسات الصحة والسلامة المهنية. كما نحتاج أيضًا إلى قيام حكومة كل مدينة باتخاذ إجراءات جديدة مبتكرة لتوعية سكانها بكيفية استخدام قواعد السلامة في مكان العمل لتحسين السلامة المرورية ونحوها من قضايا الاستدامة، وإصلاح عملية الحصول على الإمدادات بما يعود بالنفع على احتياجات المجتمع، ومنها السلامة المرورية. ونوصي بأن يبادر القطاع العام باتخاذ هذه الإجراءات ليكون قدوة لغيره، وعرض الكيفية التي يمكن من خلالها للمؤسسات العامة تطبيق ممارسات الوقاية من حوادث المرور أثناء عمليات الخدمة العامة. ومن ثم، يمكن للمؤسسات الحكومية أن تدمج هذه التوقعات في عملية الحصول على الإمدادات بحيث يُتوقع من أي مؤسسة تتعامل مع القطاع العام أن تمارس نفس مستوى مراعة السلامة المرورية في كل المناطق التي توجد فيها. ثم نوصي الحكومات باتخاذ خطوة إضافية من خلال توضيح التوقعات المتعلقة بالسلامة المرورية كجزء من وضع قوانين الصحة والسلامة المهنية وكجزء من عمليات المتابعة والفحص والتحقق الحكومية.

يتمتع القطاع المالي بتأثير قوي على المؤسسات من خلال الشروط التي يضعها على القروض والاستثمارات. على مدار السنوات العشرين الماضية، اجتهد القائمون على القطاع المالي في تنظيم هذا القطاع لتحسين درجة التحكم فيه، من خلال طرح مبادرات مثل مبادئ الاستثمار المسؤول التي تحدد التوقعات وطرق التحقق من أن المؤسسات التي تتلقى الأموال تتحكم بشكل كامل على أدائها فيما يتعلق بعوامل الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية. وقد بدأت الحركة في إدراج عوامل السلامة المرورية في القرارات المالية مدعومة بالأمثلة؛ مثل المعايير التصنيفية الجديدة التي اعتمدها البنك الدولي في سبتمبر 2023 والتي تضمنت

عوامل تفصيلية لتحقيق السلامة المرورية لتقييم الحصول على الإمدادات الدولية. وإدراكًا لأهمية السلامة المرورية بالنسبة لأداء الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية، توصي "مجموعة الخبراء الأكاديميين" المعنية بالسلامة المرورية بأن يضع القطاع المالي توقعات محددة وصريحة للسلامة المرورية كمتطلبات أساسية للتمويل.

بالنسبة للمؤسسات من جميع الأنواع، توصي مجموعتنا من الخبراء الأكاديميين باستخدام أدوات فعالة مثل أنظمة إدارة السلامة والمعايير بما في ذلك نظام إدارة الصحة والسلامة المهنية ISO 45001 أو ISO 39001. أثبتت أنظمة إدارة السلامة فاعليتها في إرشاد وتوجيه المؤسسات من حيث قياس التقدم المُحرز في مجال السلامة المرورية طوال مراحل سلسلة القيمة، مع تحسين السلامة وإعداد تقارير بها. نوصي أيضًا المؤسسات بوضع ثقافة للسلامة وتطويرها لدعم الثقة اللازمة لتحديد المخاطر في عمليات العمل التي تتم على الطريق والإبلاغ عن مثل هذه المخاطر وتنفيذ التحسينات بشكل منهجي.

ولأن قطاع المركبات قطاع مهم جدًا ينبغي تطويره، فإننا نوجه توصيات محددة إلى هذه الصناعة باعتبارها واحدة من أكبر الصناعات في العالم التي بها عدد عمال وموظفين، وبها التزامات ناشئة عن الصحة والسلامة المهنية، وباعتبارها مالكة لسلسلة قيمة واسعة من المورّدين والموزعين ممن يتركون تأثيرًا كبيرًا يمكن الاستفادة منه لتحسين السلامة المرورية. علاوة على ذلك، نؤكد على أهمية قيام قطاع المركبات بتسهيل جهود الصحة والسلامة المهنية التي تبذلها المؤسسات الأخرى من خلال تصنيع مركبات تجارية بأعلى مستوى من الأداء الذي يحقق السلامة المرورية، بما في ذلك التقنيات التي تسهل جهود المؤسسات الأخرى لضمان تشغيل مركباتها بسلام وأمان وبما يتوافق مع قواعد المرور.

وليست مجموعة الخبراء الأكاديميين، المعنية بالسلامة المرورية، هي الأولى التي تبحث في مدى أهمية متطلبات الصحة والسلامة المهنية فيما يتصل بالسلامة المرورية. ومع ذلك، فإن مراجعتنا للفرص في سياق الأفكار المطروحة حاليًا عن البصمات البيئية للشركات وفي ضوء إمكانات تقنيات منع الحوادث الجديدة خلصت إلى ما يلي:

- تشكل الوفيات الناجمة عن حوادث الطرق السبب الأكثر شيوعًا للوفاة العرضية في مكان العمل، إذ يصل عددها إلى 400 ألف حالة سنويًا.
- يتحمل أصحاب العمل مسؤولية منع المخاطر التي تؤدي إلى وقوع أضرار في مكان العمل، ومن المنتظر منهم حسب القوانين والمعايير والممارسات والمسؤولية الاجتماعية استخدام هذا التحكم.
- لا يوجد أي تمييز في مسؤوليات المؤسسات تجاه المخاطر المرتبطة بالعمل سواء داخل أسوار المؤسسة أو خارجها.
- تعد ممارسات الوقاية فعالة جدًا، كما أن ضمان الامتثال لقواعد المرور الأساسية يعد خطوة أولى مهمة ينبغي تنفيذها في كل مكان.

توصيات مجموعة الخبراء الأكاديميين المعنية بالسلامة المرورية للمؤتمر الوزاري العالمي الرابع للسلامة المرورية

الموضوع	التوصيات
1 **السلامة المرورية في لوائح وممارسات السلامة في مكان العمل**	ينبغي القيام بما يلي لمنع الوفيات والإصابات الناجمة عن حوادث الطرق بين العاملين والأشخاص الخارجيين: • يجب على المؤسسات الخاصة والعامة أن تولي اهتمامًا خاصًا بالسلامة المرورية في الإدارة المنهجية لبيئة العمل وفق ما يفرضه قانون الصحة والسلامة المهنية. • يجب أن يكون الالتزام بأفضل ممارسات السلامة المرورية معيارًا رئيسيًا للصحة والسلامة المهنية وأن يكون مسؤولية أساسية لدى كل مؤسسة. • يجب تنفيذ أنشطة الوقاية من الحوادث لمعالجة مخاطر السلامة المرورية في كل أنحاء المؤسسة وقياسها والإبلاغ عنها عند مراقبة الامتثال لقواعد الصحة والسلامة المهنية. • ينبغي أيضًا التأكد من الامتثال للقواعد من قِبل سلطات إنفاذ قانون المرور عندما تحدث مخالفات على الطرق العامة مع فرض العقوبات المناسبة على المؤسسة التي تفشل في اتخاذ الاحتياطات الكافية وفق قوانين الصحة والسلامة المهنية.
2 **يجب أن تكون المؤسسات الحكومية قدوة لغيرها بالتعاون مع حكومات المدن**	ينبغي القيام بما يلي للاستفادة الكاملة من إمكانات المؤسسات الحكومية لتحسين السلامة المرورية على نطاق عالمي: • على الحكومات الوطنية وحكومات المدن ومؤسسة الأمم المتحدة أن تستخدم نفوذها كقادة ونماذج يُحتذى بها، فضلاً عن الاستفادة من قوتها كشركات كبيرة وسلطتها كجهات تنظيمية ومنفذة لتعزيز إجراءات السلامة المرورية وفق نهج النظام الآمن. • تستطيع المدن على وجه الخصوص أن تمثل دورًا حاسمًا من خلال تحويل قوتها الابتكارية إلى وسيلة عرض توضح كيف يمكن لقواعد الصحة والسلامة المهنية أن تكون سر نجاح التقدم في مجال السلامة المرورية. • على حكومات المدن والحكومات الوطنية والحكومات القضائية الأخرى أن تكون واضحة عند بيان وتفصيل مسؤوليات المؤسسات فيما يتعلق بالسلامة المرورية كجزء من التزاماتها في مجال الصحة والسلامة المهنية. على الحكومات أيضًا أن تكون واضحة بشأن نيتها في مراقبة هذه الالتزامات وإنفاذها بانتظام على وتيرة واحدة. على حكومات المدن والحكومات الوطنية وغيرها من الحكومات المحلية أن تستخدم سلطتها في الحصول على الإمدادات لتحفيز أداء السلامة المرورية بين المؤسسات التي تتعامل معها وكجزء من البرامج والمشاريع المموَّلة من الحكومة. • على منظومة الأمم المتحدة أن تكون نموذجًا يُحتذى به في إظهار الاهتمام بالسلامة المرورية كجزء من الصحة والسلامة المهنية نظرًا للنفوذ القيادي للأمم المتحدة في كل الدول على اختلاف مستويات دخلها.
3 **القرارات المالية ودورها في السلامة المرورية**	من أجل تحفيز العمل التنظيمي لتحسين السلامة المرورية، ينبغي للجهات المالية الفاعلة، كالبنوك والمستثمرين وشركات التأمين والمدققين الماليين، القيام بما يلي: • إصدار تكليف صريح للكيانات بإيجاد حلول لمشكلات السلامة المرورية بشكل فاعل طوال مراحل سلسلة القيمة كشرط أساسي للمشاركة المالية. • الاشتراط المحدد أن يكون لدى المؤسسات، التي تتلقى أموال الاستثمار، عملية ضمان تشمل إعداد تقارير عن بصمة السلامة المرورية طوال مراحل سلسلة القيمة، وتحديد أهداف تقليل الحوادث، وتنفيذ التدخلات المستندة إلى أحدث الأدلة العلمية عند الضرورة للحد من الحوادث الخطيرة أو تفاديها تمامًا. • ينبغي للمبادرات المالية التعاونية، كمبادئ الاستثمار المسؤول ومبادئ الخدمات المصرفية المسؤولة، أن تتضمن على وجه التحديد السلامة المرورية كعنصر أساسي في عوامل الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية التي يستخدمها القائمون على هذه المبادرات في تقييم استدامة الاستثمارات وتطوير الإرشادات لاستخدامها من قِبل المستثمرين والبنوك في تقييم أداء السلامة المرورية.

4

أعلى مستويات السلامة طوال مراحل سلسلة القيمة التنظيمية

بهدف دمج مسؤولية السلامة المرورية في سلسلة القيمة بأكملها، وتلبية المتطلبات القانونية، وضمان الامتثال لقواعد الطريق كحد أدنى من المعايير، ينبغي للمؤسسات العامة والمؤسسات الخاصة القيام بما يلي:

- تطبيق نظام إدارة السلامة مثل نظام إدارة الصحة والسلامة المهنية ISO 45001 أو ISO 39001.
- وعلى أقل تقدير، بالنسبة لجميع استخدامات الطرق المتعلقة بالعمليات عبر سلسلة القيمة الخاصة بها، ينبغي للمؤسسات شراء المركبات ذات الأداء الأعلى من حيث السلامة، وتحمل مسؤولية مراعاة السرعات المقررة، والتأكد من لياقة السائق للقيادة، واستخدام معدات الحماية المناسبة، واختيار مسار الطريق.
- ينبغي للمؤسسة أن تقدم تقريرًا عن بصمتها الأمنية وأهداف والإجراءات والنتائج.

5

مؤسسات تسودها ثقافة السلامة

من أجل إرساء ثقافة السلامة التي تحقق الامتثال للقواعد، ينبغي للمؤسسات أن تؤسس مبدأ "السلامة أولاً" وتحافظ عليه حتى يشعر الموظفون ببيئة عمل آمنة، وذلك يشمل ما يلي:

- تشجيع الموظفين على تحديد المخاطر ذات الصلة بالسلامة والإبلاغ عنها دون قلق ولا خوف من عقاب أو انتقام، مع توقع أن تقوم المؤسسة بالتحقيق الكافي والاستجابة بالإجراءات التصحيحية والتي تتضمن اقتراحات من الموظفين، حيثما أمكن، لتحسين إجراءات السلامة ومنتجاتها.
- الالتزام والعمل من جانب القيادة التنظيمية لاعتماد سياسات وعمليات التواصل الشفاف بشأن أداء السلامة بما في ذلك الإبلاغ عن حوادث السلامة وتنفيذ تدابير السلامة المحسنة وفقًا لمبدأ "السلامة أولاً".

6

تدعيم قطاع المركبات لأعلى مستويات السلامة التنظيمية وسلامة المركبات

لدعم الجهود التنظيمية للامتثال لالتزامات الصحة والسلامة المهنية، وتحمل المسؤولية عن السلامة المرورية في كل مكان توجد فيه حركة مرور، وتحقيق أكبر نفع ممكن من المركبات ضمن أسطول المركبات العالمي، يجب على قطاع المركبات، الأكثر تحقيقًا للسلامة، ويشمل مصنعي المركبات والمعدات، القيام بما يلي:

- تحمل مسؤولية السلامة المرورية في كل أنحاء المؤسسة، بما في ذلك جمع البيانات، وتحديد المشكلات، وتنفيذ التدخلات المستندة إلى أحدث الأدلة العلمية، وإعداد تقارير عن التقدم المُحرز.
- تصنيع وتسويق المركبات، الأكثر تحقيقًا للسلامة، للأغراض التجارية وأساطيل المركبات، ويشمل ذلك مجموعة كاملة من تطبيقات العمل والتطبيقات التنظيمية من الشاحنات الثقيلة إلى المركبات الحديثة ذات العجلتين.
- دمج تقنيات السلامة في المركبات المخصصة للاستخدام التجاري أو استخدام الشركات والمصانع، والتي تساعد المؤسسات على ضمان امتثال مركباتها لجميع قواعد المرور وحماية الأشخاص الخارجيين من الإصابة، مثل تقنية التكيف الذكي للسرعة (ISA)، والوقاية من ضعف حواس السائق، وأنظمة فرملة الطوارئ الذاتية (AEB)، واكتشاف الزوايا محجوبة الرؤية (BSD)، وأنظمة دعم الالتزام بحارة القيادة (LSS)، وأنظمة حماية مستخدمي الطريق عند تعرضهم للخطر.
- تسويق مركبات ذات أعلى أداء يحقق السلامة إلى كل الأسواق العالمية.
- إرسال المركبات التي يتم تسويقها للاستخدام التجاري أو استخدام الشركات والمصانع لاختبارها بواسطة برامج اختبار المستهلك المستقلة لإعلام المشترين التنظيميين بدرجة أداء منتجاتهم من حيث مطابقتها لمواصفات السلامة.